الأمم المتحدة CAC/COSP/WG.2/2011/L.1/Add.2

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

Distr.: Limited
25 August 2011
Arabic
Original: English

الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات

الاجتماع الخامس

فيينا، ٢٥ و٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١

مشروع التقرير

إضافة

رابعاً- استرداد الموجودات من حيث الممارسة: تحليل قضايا استرداد موجودات

١- قدَّم ممثّل عن المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار") عرضا إيضاحيا عن مرصد استرداد الموجودات، وهو عبارة عن قاعدة بيانات خاصة بقضايا استرداد الموجودات أنشأتها وتتعهّدها مبادرة "ستار". والهدف من قاعدة البيانات هذه هو تقديم أمثلة ملموسة للممارسين ومن ثَمَّ المساعدة على تحفيز التعبئة الجماعية من أجل استرداد الموجودات المسروقة. وتتضمّن قاعدة البيانات ٧٥ قضيةً من ٥٢ ولايةً قضائيةً وتشمل فترة تمتد من أوائل الثمانينات إلى الوقت الحاضر. وقد استُمدّت المعلومات حصرا من مصادر مفتوحة وعمومية، وترد في قاعدة البيانات باللغات الأصلية. وسيجري تحديث قاعدة البيانات بانتظام وسيتاح الوصول إليها عن طريق مستودع "تراك" التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وستُربط في نهاية المطاف بالمكتبة القانونية. وبطلب من الفريق، قدِّم عرض عام عن دراسة أجريت في الآونة الأخيرة عن "تذليل العقبات أمام استرداد الموجودات" - وهي نتاج تحقَّق في إطار مبادرة "ستار". وقد كشفت هذه الدراسة النقاب عن الصعوبات التي تواجه الممارسين من الدول الطالبة عندما يلتمسون التعاون. وصنَّفت الدراسة العقبات في فئتين، وهما العقبات القانونية والعقبات العملية. وتبعا لذلك

260811 V.11-85320 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

قُدِّم عدد من التوصيات على نحو يشجّع الدول على النظر في المسألة بغية تكييف التدابير الداخلية ذات الصلة من أجل إزالة العقبات أو تذليلها على أقلّ تقدير.

٢- وقدَّم ممثّل عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معلومات إلى الفريق العامل عن مثال ملموس يدور حول قضية واردة في قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات. وذُكر أنَّ عدَّة ولايات قضائية شاركت في هذه القضية من أجل تحديد مكان الموجودات والتمكين من حجزها واستردادها. ونتيجة لذلك أمكن استرداد الأموال عن طريق إجراءات المصادرة الجنائية، وكانت الدولة الطالبة طرفا في دعوى مدنية، وأمكن تنفيذ إجراءات المصادرة غير المستندة إلى الإدانة بناءً على أحكام أجنبية. وجرى التشديد على الدروس المستخلصة من هذه القضية ومنها أهمية التعاون الدولي واستخدام نُهج قانونية متعدّدة في قضية واحدة والفائدة المتأتّية من تنفيذ جميع أحكام الفصل الخامس من الاتفاقية.

٣- وقدَّم ممثّل مكتب مدير النيابة العامة في موريشيوس عرضا إيضاحيا عن قانون موريشيوس المتعلق بمصادرة الموجودات لعام ٢٠١١. وأشير إلى أنَّ القانون المتعلق بمصادرة الموجودات الذي وُضع بالتشاور الواسع النطاق مع الجهات المعنية بإنفاذ القانون قد اعتمده البرلمان في نيسان/أبريل ٢٠٠١. ويهدف القانون الجديد (قانون مصادرة الموجودات لعام ٢٠١١) إلى التمكين من مصادرة عائدات الجريمة من أجل تعويض الضحايا سواء تعلق الأمر بالدولة أم بالأفراد. ويتضمّن هذا القانون أحكاما تشمل المصادرة المستندة إلى الإدانة وكذلك المصادرة غير المستندة إلى الإدانة. وينشئ القانون أيضا هيئة لإنفاذ القانون وكذلك صندوقا للموجودات المستردّة لإيداع الموجودات المصادرة.

٤- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، حثَّ المتكلّمون الدولَ الأطراف على مضاعفة جهودها من أجل إزالة العقبات التي تُعيق استرداد الموجودات، بوسائل منها تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية تنفيذا كاملا وتطبيقه في الواقع العملي. وسلّط المتكلّمون الضوءَ على العقبات التي صودفت في القضايا التي شاركت فيها ولاياتهم القضائية. وتشمل هذه القضايا متطلّبات قانونية مثل فرض شروط صارمة على المساعدة القانونية المتبادلة، بما في ذلك فيما يتعلق بازدواجية التجريم. كما أنَّ المشاكل المتصلة بالقدرات في مجال المساعدة القانونية المتبادلة وتعقّب الموجودات لا تزال من العقبات الكبيرة التي تعيق فعالية عملية الاسترداد. وشدّد أحد المتكلّمين على ضرورة مراعاة الاحتياجات من التعاون على المدى القصير بشأن قضايا محدّدة وكذلك الاحتياجات من التدريب على المدى الطويل. ولا تزال متطلّبات السرّية المصرفية أو متطلّبات الإبلاغ المصرفي المفروضة على التحرّيات الجارية من المشاكل التي تواجه التحرّيات الخاصة باسترداد الموجودات. وتكرّر التشديد على انعدام الاتصالات

المباشرة أو الثقة بين الولايات القضائية باعتباره إحدى العقبات أمام استرداد الموجودات، وهي عقبة يمكن التغلّب عليها بإقامة وتعزيز الشبكات وعقد اجتماعات مشتركة حول القضايا وتعزيز الاتصالات المباشرة السابقة للمساعدة القانونية المتبادلة. وشدّد بعض المتكلّمين على أنَّ تعقُّد إجراءات استرداد الموجودات يؤدّي إلى ارتفاع تكاليف التمثيل القانوني. وهناك مشاكل عملية تكمن في سوء فهم النظم القانونية؛ ويمكن لوسيط نزيه في هذا الصدد الإسهام في فهم مشترك لمتطلّبات المساعدة القانونية بين الدول.

٥- وأبرز المتكلّمون اهتماما شديدا بتعزيز العمل التحليلي بشأن القضايا. وسلّطوا الضوءَ على ضرورة جمع القضايا الناجحة وغير الناجحة على السواء وتحليلها بهدف تحديد العوامل التي تسهم في نجاح التعاون. ولاحظ المتكلّمون مع التقدير العمل الذي اضطلعت به مبادرة "ستار" والمكتب في جمع القضايا. وأكّد المتكلّمون مجدّدا طلبهم الداعي إلى إجراء دراسة تحليلية للقضايا، وكذلك استكشاف جدوى أدوات التعلّم الإلكترونية بشأن استرداد الموجودات.

٦- وسلّط عدّة متكلّمين الضوءَ على ضرورة أن يستمر الفريق العامل في مناقشة القضايا والتطوّرات التشريعية الجديدة. وذُكر في هذا الصدد على وجه الخصوص التعاون مع القطاع الخاص، لا سيما مع المؤسسات المالية.

٧- وجرى تناول مسألة التوازن بين متطلّبات السرّية والاهتمام بالتعلّم من التجارب السابقة وتحليل القضايا السابقة. ورُئي أنَّ المعلومات التي تُقدِّمها الدول عن القضايا في سياق تقديم المساعدة التقنية أو من خلال قائمة التقييم الذاتي المرجعية تعتبر سرّية، ما لم تنصَّ الدولة المعنية على خلاف ذلك، وذلك بهدف حماية مصالح البلدان المعنية وتفاديا للمساس بالقضايا قيد النظر. ولذا، فقد حثّ المتكلّمون الدولَ على تبادل الخبرات بالقضايا، في الحالات الناجحة وغير الناجحة على حدّ سواء. وجرى التشديد على أنه يمكن القيام بعمل تحليلي على نحو مجدٍ، من دون تحديد هوية الأفراد أو الولايات القضائية المعنية، ولكن هناك حاجة إلى توافر مجموعة كافية من القضايا لهذا الغرض.

٨- وعرض ممثّل سويسرا المعلومات والدروس المستفادة من قضيتين تتعلقان باسترداد الموجودات حيث كانت سويسرا هي الدولة المتلقية للطلب. وشدّد على أهمية التعاون الجيّد بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلب من أجل إنشاء فريق محدد سيتعاون أفراده طيلة عملية مصادرة الموجودات المسروقة واستردادها. وزوّد الفريق كذلك بأحدث المعلومات عن بدء نفاذ قانون إرجاع الموجودات غير المشروعة لعام ٢٠١٠ في شباط/فبراير ٢٠١١، وكان

هذا القانون قد قدّم إلى الفريق العامل في دورته الرابعة. ويتوقّع أن يوفر قانون إرجاع الموجودات غير المشروعة إطاراً فعّالا لقضايا المساعدة القانونية المتبادلة في سياق استرداد الموجودات باعتباره قانونا فرعيا لا يمكن الاستعانة به إلا إذا فشلت الدعاوى المقامة بموجب القانون المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة. وأبلغ أن السلطات السويسرية قد استهلت أول إجراءات للمصادرة بموجب هذا القانون في قضية فشلت فيها المساعدة القانونية المتبادلة.

٩- وقدّم ممثلو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عرضا عاما عن أنشطة منظمتهم في مجال استرداد الموجودات والتدفقات المالية غير المشروعة والجرائم المالية. وقدما عرضا موجزا عن التقرير المعنون "استرداد الموجودات المسروقة: تقرير مرحلي عن استرداد الموجودات في ٣٠ بلدا عضوا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الفترة ما بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩"، المتوقع إصداره خلال المنتدى الرابع الرفيع المستوى حول فعالية المعونات الذي ستعقده هذه المنظمة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في بوسان بكوريا. ويتضمن هذا التقرير استنتاجات مستندة إلى بيانات ومعلومات إحصائية مستقاة من ٣٠ بلدا عضوا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك توصيات باعتماد وتنفيذ سياسات استراتيجية شاملة وتدابير فعالة في مجال استرداد الموجودات، وبتعزيز قدرة السلطات الوطنية. وفيما يتعلق بالدور المنوط بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجال إدارة الضرائب في سياق مكافحة الجرائم المالية والفساد، أُبلغ الفريق بالتوصيات الصادرة عن هذه المنظمة في عام ٢٠٠٩ بشأن التدابير الضريبية الرامية إلى تعزيز مكافحة رشو الموظفين العموميين الأجانب والنتائج التي توصل إليها الفريق العامل خلال مؤتمر الضرائب والجريمة المعقود في أوسلو في آذار/مارس ٢٠١١، الذي دعا إلى زيادة التعاون بين الوكالات من أجل التصدي للجرائم المالية على الصعيدين الداخلي والدولي مع التركيز بوجه خاص على البلدان النامية.